

The effect of business strategies on financial performance – An applied study on Saudi joint stock companies –

Tariq Hassan Alzahrani

IbnRushd College for Management Sciences || KSA

Abstract: The study aimed to identify the impact of business strategies on financial performance in Saudi joint stock companies, and used the descriptive analytical method, and the study community is of all the industrial companies listed on the Saudi capital market and the 81 companies, and the sample of the study became after excluding companies whose data are not available during the study period (73) companies. Corporate financial reports were collected from 2010 to 2019, and the data was analysed using Panel data, based on the statistical method represented in the Multi- Regression.

The comprehensive survey method of industrial companies in Saudi Arabia was used, and the study found that there was no impact of the product differentiation strategy on the financial performance of Saudi industrial companies, and that there was no impact of the cost leadership strategy on the financial performance of Saudi industrial companies. The size of the company also has a positive impact on the rate of return on ownership, leverage negatively affects financial performance, and the company's life has a negative impact on financial performance. The study recommends future studies to increase the size of the sample and study all Saudi companies to ascertain the impact of business strategies on the performance of companies, and recommended companies to reduce indebtedness and leverage, so that the strategies provided by serving companies in raising financial performance, and working on the application of strategies in a scientific manner so that they have a positive impact on the performance of companies.

Keywords: Business strategies, financial performance.

أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية –

طارق حسن الزهراني

كلية ابن رشد للعلوم الإدارية || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي والبالغ عددها (81) شركة، وأصبحت عينة الدراسة بعد استبعاد الشركات التي لا تتوفر بياناتها خلال فترة الدراسة (73) شركة. وتم جمع التقارير المالية للشركات من عام 2010- 2019، وتم تحليل البيانات باستخدام (Panel data)، بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي ممثلاً في (الانحدار المتعدد).

وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لاتباع استراتيجية تمايز المنتج على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية، وعدم وجود أثر لاتباع استراتيجية قيادة التكلفة على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية. كما يؤثر حجم الشركة إيجابياً على معدل العائد على الملكية، وتؤثر الرافعة المالية تأثيراً سلبياً على الأداء المالي، كما يؤثر عمر الشركة تأثيراً سلبياً على الأداء المالي. وتوصي الدراسة الدراسات المستقبلية بزيادة حجم العينة ودراسة

جميع الشركات السعودية للتأكد من أثر استراتيجيات الأعمال على أداء الشركات، واستناداً للنتائج أوصى الباحث الشركات بالتخفيف من المديونية والرافعة المالية؛ حتى تتمكن الاستراتيجيات المقدمة من خدمة الشركات في رفع الأداء المالي، والعمل على تطبيق الاستراتيجيات بأسلوب علمي بحيث يكون لها أثر إيجابي على أداء الشركات.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات الأعمال، الأداء المالي.

مقدمة.

تتطلع معظم الشركات اليوم إلى تحقيق المزيد من النجاح والتفوق، والوصول للتميز في جميع أنشطتها وعملياتها الإدارية والمالية، بل وتتسابق من أجل تحقيق ذلك بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية لينعكس ذلك على أدائها المالي؛ وبالتالي تحقيق أهدافها وغاياتها، وبناء مركز استراتيجي قوي ومميز؛ يحقق لها النمو والبقاء ويدفعها نحو التحسين والتطوير المستمرين في الأداء في ظل بيئة باتت متغيرة وتتسم بالمنافسة العالية. (تبدي، 2010: 2). لذلك تلجأ الشركات إلى اتباع استراتيجيات الأعمال، والتي تقوم من خلالها بتحديد الأهداف التنظيمية، وأهميتها النسبية كأهداف أساسية بعيدة المدى وأهداف ثانوية، من خلال خطة عمل يمكنها أن تطور ميزة التنافسية، وأن تحقق أرباحاً مما يحسن من الأداء المالي، (الطراونة، 2012: 3).

ولتحقيق ما سبق: فإن الشركات تقوم بالاعتماد على العديد من استراتيجيات الأعمال المختلفة التي صنفها بورتر إلى ثلاث أصناف: وهي استراتيجية التمايز، واستراتيجية قيادة التكلفة، واستراتيجية التركيز (بورتر، 1980/2010).

ولأن الشركات الصناعية السعودية تواجه العديد من التحديات المختلفة المصدر منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارج عن إرادتها، فإن الباحث يرى بأن هناك حاجة لتلك الشركات لتطبيق استراتيجيات الأعمال المختلفة التي تم تحديدها سابقاً لمعرفة أثرها جميعها على الأداء المالي في تلك الشركات.

2/1 مشكلة الدراسة:

تواجه الشركات الصناعية تحديات عديدة يأتي في مقدمتها التحدي الإداري الذي يواجه طبقة الإدارة العليا فيها، ويزداد الوضع تعقيداً في ظل بيئة الأعمال التي تتصف بالتغيير المستمر والتطور التكنولوجي والتقني المتسارع، والمنافسة الشديدة على الموارد بكل أنواعها، الأمر الذي يحتم على الإدارة انتهاج أسلوب إداري متقدم حتى تستطيع التعامل بكفاءة وفعالية مع المتغيرات البيئية والاقتصادية والتنافسية والتكنولوجية والمعلوماتية والسياسية والتشريعية والقانونية والاجتماعية (تبدي، 2010: 2).

ولا شك أن سوء الأداء المالي للشركات يكون نتيجة خطأ في اختيار استراتيجية أعمال مناسبة للشركة، فقد تتبع الشركة استراتيجيات أعمال معينة يتطلب منها ذلك اللجوء لجهات خارجية للحصول على التمويل اللازم لتمويل هذه الاستراتيجيات، لذلك جاءت هذه الدراسة لبحث تأثير استراتيجيات الأعمال المختلفة (تميز المنتج، وقيادة التكلفة) على الأداء المالي في الشركة، وذلك للأهمية الكبرى للأداء المالي في الشركة ودوره في بقاء واستمرارية الشركات، وهو الأمر الذي قد ينعكس على الاقتصاد الوطني السعودي (حسين والبشير، 2015: 2).

بناءً على ما سبق مناقشته فإن التساؤل الرئيس للدراسة هو: ما أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر اتباع استراتيجية التمايز على الأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي؟

2- ما أثر اتباع استراتيجية قيادة التكلفة على الأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي؟

3/1 فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة بناء على الدراسات السابقة (Teeratsirikool, 2013) والتي تجيب على أسئلة الدراسة التالية لاختبار مدى ثبوتها أو نفيها:

- 1- يوجد أثر إيجابي لاتباع استراتيجية التمايز على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية؟
- 2- يوجد أثر إيجابي لاتباع استراتيجية قيادة التكلفة على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية؟

4/1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على استراتيجيات الأعمال التي تستخدمها الشركات الصناعية السعودية، وما مدى استخدامها لتلك الاستراتيجيات، وتأثيرها على الأداء المالي في الشركات ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على أثر استراتيجية تمايز المنتج على الأداء المالي.
- 2- الكشف عن أثر استراتيجية قيادة التكلفة على الأداء المالي.

5/1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تتناول تطبيق استراتيجيات الأعمال (التمايز، قيادة التكلفة) على الأداء المالي كأحد أهم حقول الإدارة المالية والذي يظهر الصفة الحقيقية للشركة، وتمثل أهمية الدراسة في التالي:

• الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها توضح الإطار المفاهيمي لكل من استراتيجيات الأعمال باختلافها، حيث ستتناول الدراسة كلا من استراتيجية تمايز المنتج واستراتيجية قيادة التكلفة، من حيث المفاهيم وتقديمها للقائمين على العمل المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة السعودية، وانعكاسها على الأداء المالي كتقييم لأداء الشركة المالي.

• الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية في أنها ستطبق خلال سلسلة زمنية مكونة من عشر سنوات سابقة من 2010-2019م لقياس الأداء المالي للشركات لتلك الفترة، وذلك من خلال قياس الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة السعودية، ومدى تأثير الاستراتيجيات على زيادة الأداء المالي أم انخفاضها.

حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: ستتناول الدراسة أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة السعودية.
- الحد المكاني: ستطبق الدراسة في الشركات الصناعية السعودية.
- الحد الزمني: ستجرى الدراسة على الشركات لفترة عشر سنوات سابقة من عام 2010-2019م.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً: استراتيجيات الأعمال

مفهوم استراتيجيات الأعمال:

تعرف استراتيجيات الأعمال بأنها: تحديد المنشأة لأهدافها وغاياتها على المدى البعيد، وتخصيص الموارد وتحقيقها، تبدأ الاستراتيجية بتحديد الأهداف التنظيمية وأهميتها النسبية كأهداف أساسية بعيدة المدى، من خلال خطة عمل يمكنها أن تطور ميزة تنافسية. ثم التعرف على البيئة وتحليلها والعمل على تلبية احتياجات العملاء، يتم تنفيذ الاستراتيجية عندما تعتمد الشركة على السياسات والممارسات التنظيمية التي تتفق مع استراتيجيتها، وترجمتها إلى أفعال تؤكد على فاعلية الاستراتيجية التنظيمية (الطراونة، 2012: 20)

أهمية استراتيجيات الأعمال:

تُعدّ استراتيجيات الأعمال من الوسائل الإدارية المهمة؛ حيث تظهر أهميتها في مساعدة المنشآت على المحافظة على نجاحها؛ من خلال تعزيز تأقلمها وإدارتها لكلا من بينتي العمل الداخليّة والخارجيّة، ومن الممكن تلخيص أهميتها بشكلٍ أوضح وفقاً للنقاط الآتية: (محمود، 2017)

- 1- تُعزز قدرة مديري الشركات على الاستجابة والوعي للمؤثرات الداخليّة والخارجيّة.
 - 2- تُساهم في تطوير وتنمية الأفكار المُستقبليّة.
 - 3- تُساعد على التوقع بشكلٍ دقيق للنائج الاستراتيجيةّة.
 - 4- تسعى إلى تحسين وتطوير الأداء الماليّ طويل الأجل للمنشأة.
 - 5- تُنسق وتوحد كافة الجهود والأقسام الإداريّة للوصول إلى الغايات.
 - 6- تُعزز مشاركة كافة مستويات الإدارة في العملية الاستراتيجيةّة، وتُساهم في التقليل من رفض أي برامج تدعو للتغيير.
 - 7- تحرص على تحديد الفرص في المستقبل وتوقع المُشكلات المؤثرة على العمل.
- ويرى الباحث بعد الاطلاع والبحث على استراتيجيات الأعمال الأكثر استخداماً من قبل الشركات اتضح أن هناك العديد منها ولكن التركيز في هذه الدراسة سيتم على استراتيجية التميز واستراتيجية قيادة التكلفة وكذلك استراتيجية التركيز، وفيما يلي عرض لهم بالتفصيل.

استراتيجيات الأعمال العامة:

تعتبر الاستراتيجيات العامة التي جاء بها بورتر من بين أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل الشركات لكسب ميزة تنافسية في السوق ولقد وضع (بورتر، 1980/2010) ثلاث استراتيجيات للتعامل مع القوى التنافسية المختلفة، وهي على النحو التالي:

استراتيجية التميز:

في هذه الاستراتيجية تقدم المؤسسة منتجات أو خدمات متميزة وذات قيمة لدى العملاء، بحيث تنفرد به عن تلك المقدمة من مؤسسة منافسة، وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعراً أعلى من المعتاد، وفيها يتم تطوير المنتج أو الخدمة بحيث ينظر لها من قبل العملاء والمنافسين على أنها فريدة ومتميزة (حسين، والبشير، 2014: 5).

استراتيجية قيادة التكلفة:

تشير استراتيجية قيادة الكلفة بشكل عام إلى مجموعة متكاملة من الأفعال المصممة للإنتاج أو إيصال السلع والخدمات بخصائص مقبولة من قبل العملاء، وبأقل كلفة قياساً بالمنافسين، ولأجل توظيف هذه الاستراتيجية وبشكل ناجح يتوجب على المنشأة القيام بالآتي: (مصلح، 2018: 42).

1- أداء أنشطة القيمة بشكل أكثر كفاءة من المنافسين والسيطرة على العوامل التي تتحكم بكلف هذه النشاطات.

2- إعادة النظر بأنشطة القيمة العامة للمنشأة لإلغاء بعض النشاطات التي تسبب تكلفة مرتفعة.

مفهوم استراتيجية التركيز:

تأخذ استراتيجية التركيز شكلين وهما: التركيز على خفض التكاليف من خلال التركيز على قطاع معين من السوق وتقديم منتجات ذات أسعار أقل من المنافسين، والتركيز على التمايز من خلال تقديم منتجات مميزة عن منتجات المنافسين واقتصارها فقط على قطاع معين من السوق أو على مجموعة من العملاء (صرصار، 2017: 90).

ثانياً: الأداء المالي

1- مفهوم الأداء المالي:

تم تعريفه بأنه "رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلاً من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية" (الأطرش، 2016: 25). ومنه يُمكن تعريف الأداء المالي بأنه المؤشرات والأدوات المالية التي توصف وضع الشركات الحالي من ربحية وسيولة ومديونية ونشاط، ويمثل الركيزة الأساسية لتوضيح تحقيق الشركة للأهداف المنشودة.

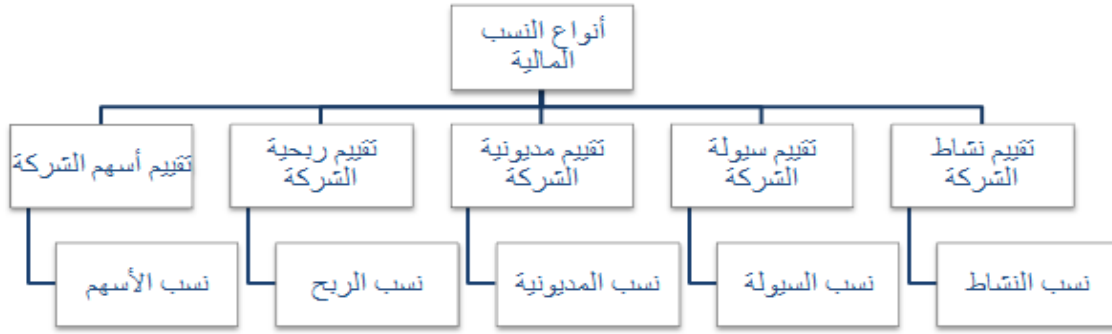
2- أهداف الأداء المالي:

يمكن القول بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من نجاح الشركة في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في الشركة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة (نعمان، 2017: 633)، وعليه فإن الأداء المالي يتسم بـ:

- الأداء المالي أداة تعطى صورة واضحة على الوضع المالي القائم في الشركة.
- الأداء المالي يحفز لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل، ووسيلة للجذب الاستثماري.
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه الشركة وتحديد مواطن القوة والضعف

3- مقاييس ومؤشرات الأداء المالي:

عرفها (النعيبي والتميمي، 2009: 55) بأنها: "عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنشأة لتكون دالة للأداء المالي عند نقطة زمنية معينة". وسيتم في هذه الدراسة توضيح نسب الأداء المالي الأكثر شيوعاً واستخداماً والمتمثلة في نسب النشاط ونسب السيولة ونسب الربحية ونسب المديونية ونسب الأسهم كما يلي:



شكل (1/2): أنواع النسب المالية

المصدر: (الميداني، 2015)

أولاً: نسب النشاط:

تقيس هذه النسب كفاءة وفعالية إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال أصولها ومواردها المتاحة أو استثماراتها المختلفة وفيما يلي عرض لتلك النسب (النحال، 2016) (عقل، 2009):

1- معدل دوران المخزون:

$$\text{معدل دوران المخزون بالمعادلة التالية:} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

2- معدل دوران الحسابات المدينة:

$$\text{يتم حسابه بالمعادلة التالية:} = \frac{\text{المبيعات الأجلة}}{\text{الحسابات المدينة}}$$

3- معدل دوران الموجودات الثابتة:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات الثابتة}}$$

4- معدل دوران إجمالي الموجودات:

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ثانياً: نسب السيولة:

تستخدم عدة مؤشرات لتقييم سيولة الشركة منها: نسبة التداول ونسبة التداول السريعة ونسبة النقدية وهي كالتالي (نديم، 2013) (شوشة، 2015):

1- نسبة التداول

$$\text{يتم حساب نسبة التداول بالمعادلة التالية:} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2- نسبة التداول السريعة:

$$\text{يتم حساب نسبة التداول السريعة بالمعادلة التالية:} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3- نسبة النقدية

$$\text{يتم حساب نسبة النقدية بالمعادلة التالية:} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المؤقتة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

4- نسب المديونية:

تقيس نسب المديونية درجة مديونية الشركة واستخدامها للأموال المقترضة في تمويل استثماراتها والتي وتستطيع من خلالها الاطراف المستفيدة (المقرضين والمالكين) معرفة الواقع الحالي للمديونية. وكذلك للحكم على مدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها (آل شبيب، 2009):

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2- نسبة تغطية الفوائد:

يتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية: عدد مرات تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$

3- عدد مرات تغطية الالتزامات المالية الثابتة:

$$\text{تغطية الالتزامات المالية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإيجار}}{\text{الفوائد + الإيجار + أقساط سداد القروض}}$$

4- عدد مرات تغطية التدفقات النقدية:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية التدفقات النقدية للشركة التزاماتها المالية النقدية نحو الدائنين وحملة

$$\text{الأسهم، ويتم حساب المعادلة كالتالي: عدد مرات تغطية التدفقات النقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية}}{\text{الالتزامات المالية الثابتة}}$$

5- نسب الربحية:

يتم استخدام عدة مؤشرات لتقييم ربحية الشركة وهي كالتالي (شوشة، 2015):

1- نسبة هامش الربح:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2- العائد على الأصول

$$\text{يتم حسابها بالمعادلة التالية: العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأصول}}$$

3- العائد على الملكية

وتقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهمون في الشركة على أموالهم المستثمرة في رأس مال الشركة

$$\text{ويتم حساب العائد على الملكية بالمعادلة التالية: العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

4- نسب الأسهم:

من هذه النسب (شوشة، 2015) (الميداني، 2015):

1- الأرباح الموزعة للسهم:

$$\text{ويتم حساب الأرباح الموزعة للسهم كالتالي: الأرباح الموزعة للسهم} = \frac{\text{إجمالي الأرباح المقرر توزيعها}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

2- ربحية السهم:

وهي أحد مقاييس النسب انتشارا لأنه يعطي حصة السهم الحقيقية من الأرباح بعد خصم الضرائب

3- نسبة سعر السهم للأرباح بالسهم:

$$\frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{الأرباح بالسهم}} = \text{نسبة سعر السهم للأرباح بالسهم}$$

4- نسبة الأرباح إلى سعر السهم:

$$\frac{\text{الأرباح بالسهم}}{\text{سعر السهم في السوق}} = \text{نسبة الأرباح إلى سعر السهم}$$

5- القيمة الدفترية للسهم:

$$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

6- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم:

$$\frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم}$$

7- العائد على الاستثمار في السهم:

يتم حساب العائد على الاستثمار بالسهم بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{الربح الموزع}}{\text{سعر شراء السهم}} + \frac{\text{سعر مبيع السهم} - \text{سعر شراء السهم}}{\text{سعر شراء السهم}} = \text{العائد على الاستثمار في السهم}$$

ثالثاً- الدراسات السابقة:

- أ- دراسات بالعربية:
- دراسة (صرصار، 2017)، هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات المنشآت العالمية، دراسة حالة لمجموعة من الشركات العالمية، وهي دراسة محاولة لتحديد الاستراتيجيات التي من خلالها تقوم المنشأة بتوسيع عملياتها وذلك بالخروج من حدود أسواقها المحلية لتبدأ في المنافسة على أساس عالمي، أهم النتائج، استراتيجية الحد من المخاطر من خلال التنوع تعد حجر الزاوية بالنسبة لمزايا في عالم متغير، وإن الفكرة الأساسية هي محاولة الحد من المخاطر وزيادة العوائد من أجل خدمة عدة وظائف هامة منها، المعاونة في اتخاذ القرار، تنمية المزايا التنافسية، تنفيذ الاستراتيجية، رفع قيمة العوائد
 - دراسة (الراوي، 2015)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية للسنوات من (2010-2014) باستخدام النسب المالية المعتمدة لتقييم الأداء المالي وإبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسة للتحليل للوصول إلى نتائج تحقق الهدف من هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية على أن تتم قراءة وتفسير نتائجها في سياق الفهم الشامل والعميق للظروف والعوامل الموضوعية المحيطة.
 - دراسة (وهيبة، البشير، 2014): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن تطبيق استراتيجية التميز يؤثر إيجابياً في الأرباح والودائع المصرفية، ولا يؤثر تطبيق استراتيجية التميز في رأس مال المصارف التجارية، وأوصت الدراسة بتطبيق استراتيجية التميز مع التحسين المستمر بالتطوير لمواكبة العالمية والمنافسة بالمصارف السودانية.
 - دراسة (العشي، 2013): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التفكير الاستراتيجي على أداء الإدارة العليا في المنشآت غير الحكومية العاملة في مجال التأهيل في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

أهمها: تتوافر عوامل التفكير الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في المنشآت غير الحكومية في قطاع غزة. وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي لدى الإدارة العليا في المنشآت غير الحكومية حول أهمية تبني منهج التفكير الاستراتيجي في إدارة هذه المؤسسات.

- دراسة (خرشي، 2011): هدفت الدراسة إلى معرفة التركيز الاستراتيجي لتحسين تنافسية ميادين النشاط الاستراتيجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، استراتيجية مقترحة للمؤسسات الوطنية لصناعة المنشآت ENAD، تم، أهم توصيات الدراسة، إنشاء وحدة خاصة على مستوى المؤسسة الوطنية للمنظمات لإعادة تركيز النشاطات، إلزامية تقييم المؤسسة الوطنية للمنشآت للوضعية التنافسية لميادين النشاط الاستراتيجية.

ب- دراسات بالأجنبية:

- دراسة (Ping, G. Mong. A., Oka, O., 2017) هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة على ثبات الأداء، ودور الاستراتيجية كمتغير وسيط، ودور جودة وظيفة المراجعة الداخلية كمتغير معدل في هذه العلاقة بين الشركات العامة الماليزية المدرجة، وكشفت الدراسة إلى أن تنفيذ إدارة مخاطر المؤسسات له علاقة كبيرة بالأداء الثابت كما أن الاستراتيجية توسط العلاقة بشكل كبير، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد إدارة المخاطر في المؤسسة بصورة متكاملة كمساهم رئيسي في الأداء الثابت للشركات.

- دراسة (Farooq, et al., 2014): هدفت الدراسة التعرف على الدور المعتدل لاستراتيجيات الأعمال في الشركات في العلاقة بين الرافعة والأداء المالي، وأشارت الدراسة إلى أن عهود الدين التي يفرضها الدائنون تفرض المديرين على الكفاءات التشغيلية وتقيدهم عن اتخاذ قرارات أكثر خطورة مطلوبة للأداء المبتكر. وُجد أيضاً أن فوائد عهود الدين في استراتيجية قيادة التكلفة تكون أكثر بروزاً للقروض طويلة الأجل مقارنة بالتمويل قصير الأجل للديون.

- دراسة (Mumtaz, Rauf, Ahmed & Noreen, 2013) اشارت الدراسة إلى أن المستثمرين مهتمون بشدة بأداء الشركات المدرجة في سوق الأسهم. تشير نتائج الدراسة إلى أن الأداء المالي للشركات يتأثر بشكل كبير بهيكل رأس المال وأن علاقتها سلبية في طبيعتها. علاوة على ذلك، يرتبط هيكل رأس المال للشركة سلباً بقيمتها السوقية ويزيد أيضاً من مستوى المخاطر مع زيادة حصة الدين في مزيج رأس المال.

- دراسة (Teeratansirikool, et al., 2013): هدفت الدراسة إلى فحص الدور الوسيط الذي يلعبه قياس أداء الدور في العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية وأداء الشركة، توصلت الدراسة إلى أن جميع الاستراتيجيات التنافسية بشكل عام تعزز بشكل إيجابي وبشكل ملحوظ أداء الشركة من خلال قياس الأداء. وعلى وجه التحديد ليس لاستراتيجية التمايز بين الشركات تأثير مباشر وكبير على أداء الشركة فحسب، بل لها أيضاً تأثير غير مباشر وكبير على أداء الشركة من خلال الإجراءات المالية. استراتيجية قيادة التكلفة التي تتبعها الشركات لا تؤثر بشكل مباشر على أداء الشركة.

- دراسة (Ofogbu & Akanbi, 2012) هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الاستراتيجية على الأداء المتصور، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجية تأثير كبير على الأداء المتوقع للشركات الصناعية في نيجيريا، وكذلك عدم وجود فروقات في استجابات المبحوثين حول أثر الاستراتيجية على الأداء المتوقع تعزى للمتغيرات الديمغرافية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط استباقية في الشركات الصناعية بدلاً من ردة الفعل من أجل التصدي للتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال المعقدة.

- دراسة (Valipour, Birjandi & Honarbakhsh, 2012): تبحث هذه الدراسة تجريبياً آثار استراتيجيات الأعمال على العلاقة بين الرافعة المالية وأداء الشركات. أشارت النتائج إلى وجود علاقات إيجابية بين الرافعة المالية في الشركات التي لديها استراتيجية قيادة التكلفة، واستراتيجية قيادة التكلفة ودفع أرباح الأسهم مع الأداء. ووجود علاقات إيجابية بين الرافعة المالية وحجم الشركة مع الأداء في الشركات التي لديها استراتيجية تميز المنتجات، ولكن العلاقة بين استراتيجية تميز المنتجات ودفع توزيعات الأرباح مع الأداء كانت سلبية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

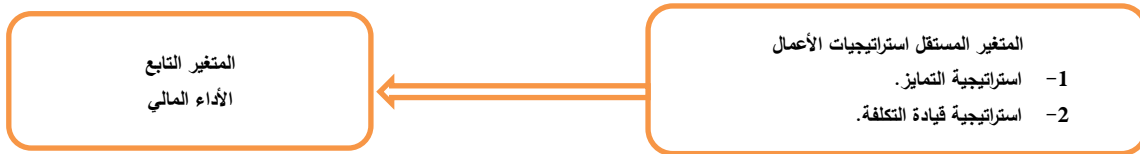
- أوجه الاتفاق: اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في طريقة الحصول على المعلومات، حيث تم استخدام التقارير المالية للحصول على البيانات، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية حيث أن الدراسات السابقة تم تطبيقها في العديد من البلدان العربية مثل السودان وفلسطين وليبيا والجزائر وماليزيا، ونيجيريا وتايلاند وأمريكا وباكستان وهذه الدراسة سوف تطبق في المملكة العربية السعودية.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وتحليلها للوصول إلى النتائج الممكنة دون تدخل الباحث (الجرجاوي، 2010: 23)، حيث سيتم إجراء تحليل وصفي للدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة السعودية معبراً عنها بالوصف والتحليل بأطر فلسفية وتاريخية.

متغيرات الدراسة:



شكل (1/1) نموذج متغيرات الدراسة

مجتمع البحث وعينته:

1- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من كافة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق المال السعودي 2020 في الفترة 2010- 2019 م والبالغ عددها 81 شركة.

2- عينة البحث:

ولتحقيق أهداف الدراسة والحصول على سلسلة زمنية خضعت الشركات في مجتمع الدراسة لشروط تحديد العينة وهي أن تكون مدرجة في سوق الأوراق المالية من عام 2010 حتى عام 2019 وأن تكون بياناتها متوفرة

خلال فترة الدراسة، تم استبعاد (8) من هذه الشركات لتصبح عينة البحث والتي خضعت للتحليل الوصفي والإحصائي (73) شركة.

3- مصادر البيانات:

وقد تم ذلك من خلال البحث المكتبي والإلكتروني للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري والجانب التطبيقي لموضوع البحث

4- أداة جمع البيانات:

تتمثل أداة جمع البيانات في النسب المالية التي يتم احتسابها من خلال برنامج الإكسل وذلك لقياس كل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة.

5- متغيرات البحث وكيفية قياسها:

• المتغيرات المستقلة

وهي استراتيجيات الأعمال (بورتر، 2010، 1980)، وتمثل في التالي: (تمايز المنتج، قيادة التكلفة) حيث سيتم قياس هذا المتغير من خلال النسب المالية، معدل دوران المخزون، كفاءة استخدام الأصول وهامش ربح التشغيل (Jermias, 2008) (Farooq, 2014).

• المتغيرات التابعة:

المتغير التابع وهو الأداء المالي والذي سيتم قياسه من خلال استخدام نسبة الربحية: العائد على الأصول والعائد على الملكية، للشركات محل الدراسة من قوائمها المالية عن الفترة من 2010-2019 حيث أن هذه النسب من أهم النسب التي تقيس نسبة ربحية الشركة والأداء الكلي للشركة (الميداني، 2015).

• المتغيرات الضابطة:

تستخدم الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة وهي كالاتي:

- أ- حجم الشركة: ويقاس عن طريق أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركة (رمضان والعقدة، 2009)
- ب- الرافعة المالية: وتقاس من خلال مجموع المطلوبات مقسوماً على مجموع الموجودات (الميداني، 2015)
- ج- نمو الشركة: وتقاس من خلال الفرق بين اللوغاريتم الطبيعي لصافي مبيعات الشركة لسنة سابقة (إسماعيل، 2016).
- د- عمر الشركة: ويقاس من خلال سنة التأسيس للشركة من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي (رمضان والعقدة، 2009).

6- قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

يمكن الاعتماد على أساليب التقدير الخاصة بالنماذج (Panel Data) والتي تتمثل فيما يلي:

1/6 النموذج التجميعي

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرّة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل التالي: (Greene, 2011: 345)

$$y_{it} = \alpha + x_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

2/6 نموذج التأثيرات الثابتة

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدى، ويتم صياغة نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل التالي (الشوربيجي، 2011: 16):

$$y_{it} = \alpha + x_{it}\beta + \sum_{i=1}^n a_i D_i + \varepsilon_{it}$$

3/6 نموذج التأثيرات العشوائية

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائماً للتقدير في حالة وجود اختراق في شروط نموذج التأثيرات الثابتة السابق ذكره، ونموذج التأثيرات أو العشوائية يقوم على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ بمعنى أن:

$$a_i = \mu + v_i$$

4/6 اختيار النموذج الأكثر ملائمة للبيانات

يتبين وجود ثلاث نماذج انحدار من خلال العرض المنهجي السابق لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية التي يمكن تقديرها، وبناء عليه يمكن للباحث تقدير النماذج الثلاثة وتحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة. لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لابد من اختبارات إحصائية تشخيصية على مرحلتين كالتالي: (Brooks, 2008: 509):

أ- المرحلة الأولى:

التقييم بين النماذج باستخدام اختبار (F) المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية فيما يلي:

$$F = \frac{(SSR_{pooled} - SSR_{LSDV}) / (n - 1)}{SSR_{LSDV} / (nT - n - k)} \approx F_{n-1, n(t-1)-k}$$

ب- المرحلة الثانية:

التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار (Hausman) المقترح عام 1978، والمستخدم لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة وتكون صيغة الاختبار على النحو التالي

$$H = (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})' [Var(\hat{\beta}_{FE}) - Var(\hat{\beta}_{RE})]^{-1} (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})$$

7- النموذج الرياضي للدراسة:

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 STR_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 GRW_{i,t} + \beta_5 AGE_{i,t} + \mu$$

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta_1 STR_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 GRW_{i,t} + \beta_5 AGE_{i,t} + \mu$$

8 - الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

1/8/3 الأساليب الإحصائية الوصفية:

تم وصف المتغيرات الخاصة بالبحث من خلال حساب المقاييس الإحصائية التي تتمثل في:

1- الوسط الحسابي: مجموع القيم للمتغير الواحد ومن ثم تقسيمها على عددها.

- 2- الوسيط: وهو القيمة التي تتوسط القيم على المتغير بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً.
- 3- الانحراف المعياري: لمقياس يحدد مدى تشتت البيانات وانحرافها عن وسطها الحسابي.
- 4- أكبر قيمة وأصغر قيمة ومنها يتم قياس المدى.

2/8/3 الأساليب الإحصائية الاستدلالية (الاستنتاجية):

استخدم البحث أساليب الإحصاء الاستدلالي المتقدمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وهذه الأساليب تمثلت في: معامل ارتباط بيرسون، أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد لمعرفة نسبة التباين في المتغير التابع، كذلك تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي.

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

جدول (1): يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
العائد على الأصول	تابع	ROA	0.0494437	0.2339806	-5.799832	0.4398001
العائد على الملكية	تابع	ROE	0.055475	0.153156	-10.09092	0.5005951
نوع الاستراتيجية	مستقل	STR	0.8876712	0.315987	0	1
حجم الشركة	ضابط	SIZE	6.355237	0.6669372	4.280669	8.531531
الرافعة المالية	ضابط	LEV	0.3939073	0.2299589	0.0129097	1
نمو الشركة	ضابط	GRW	-0.0013361	0.3344611	-2.975657	2822199
عمر الشركة	ضابط	AGE	1.379851	0.2841041	0	1.819544

يتضح من خلال الجدول السابق الآتي:

- 1- حيث يتضح أن متوسط العائد على الأصول في الشركات عينة الدراسة كان 0.049، وأن أقل عائد على الأصول كان- 5.8 وأكبر عائد على الأصول كان 0.44.
- 2- تبين أن العائد على الملكية كان يتراوح ما بين (- 10.090، و0.500) وأن المتوسط الحسابي كان 0.055، والانحراف المعياري 0.1531.
- 3- تبين أن حجم الشركة تتراوح ما بين (4.3، 8.5) وأن المتوسط الحسابي 6.35، وأن الانحراف المعياري 0.666.
- 4- تبين أن الرافعة المالية للشركات كانت تتراوح بين (0.013، 1) وأن المتوسط الحسابي لها 0.229.
- 5- تبين أن المتوسط الحسابي لنمو الشركة بلغ -0.0013، وأقل قيمة -2.97 وأكبر قيمة 2.82.
- 6- يتضح أن متوسط عمر الشركة كان 1.38 سنة، وأن أقل عمر للشركات عينة الدراسة كان 0، وأكبر 1.82.

معاملات الانحدار والارتباط بين متغيرات الدراسة

تم تطبيق طريقة عامل التباين في التضخم (VIF) في هذه الدراسة، حيث يساعد هذا الاختبار في استكشاف درجة تدهور دقة التقديرات ويقاس بـ 1 / (1 - R2) حيث يكون R2 هو معامل تحديد درجة ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغيرات الأخرى.

إذا كان المتغير المستقل مرتبطاً إلى حد كبير بباقي المتغيرات، فستكون قيمة (VIF) كبيرة وإذا كانت قيمة VIF أكبر من 10، يمكن أن يسبب مشكلة الترابط بين المتغيرات المستقلة وبالتالي انتهاك لشروط معادلة الانحدار (Belsley (Kuh & Welsch, 2004

جدول (2): معاملات الانحدار بين متغيرات الدراسة.

المتغير	عوامل التباين بين المتغيرات VIF	معدل التفاوت بين المتغيرات Tolerance
الاستراتيجية المتبعة	1.09	0.913821
حجم الشركة	1.46	0.686633
الرافعة المالية	1.35	0.742613
عمر الشركة	1.06	0.942950
نمو الشركة	1.03	0.974211

أظهرت نتائج اختبار VIF من جدول رقم (2) أنه لا توجد مشكلة الترابط بين المتغيرات المستقلة للنماذج المستخدمة في هذه الدراسة. حيث اشارت النتائج لنماذج الانحدار أن القيم جميعها أقل من 10 وتراوح بين 1.03 و1.46.

تحليل الارتباط:

والجدول رقم (3) يبين معاملات الارتباط متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض.

جدول (3): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المتغيرات	الارتباط + الدلالة	العائد على الأصول	العائد على الملكية	حجم الشركة	الرافعة المالية	نمو الشركة	عمر الشركة	نوع الاستراتيجية
العائد على الأصول	معامل الارتباط 1.0000							
العائد على الملكية	معامل الارتباط 0.9700 مستوى الدلالة 0.0000***	1.0000						
حجم الشركة	معامل الارتباط 0.1465 مستوى الدلالة 0.0001***	0.1715	1.0000					
الرافعة المالية	معامل الارتباط -0.1186 مستوى الدلالة 0.0013***	-0.0772	0.4946	1.0000				
نمو الشركة	معامل الارتباط 0.1566 مستوى الدلالة 0.0000***	-0.1338	0.1161	0.0017***	0.0001***	1.0000		
عمر الشركة	معامل الارتباط 0.0115 مستوى الدلالة 0.7563	-0.0167	-0.1918	-0.1559	-0.0699	0.0599*	1.0000	
نوع الاستراتيجية	معامل الارتباط 0.0004*** مستوى الدلالة 0.0004***	0.1314	0.1187	0.2804	0.1060	0.0451	0.0084	1.0000
			0.0014***	0.0000***	0.0042***	0.2252	0.8212	

p- value < 0.01 *** p- value < 0.05- 0.01 ** p- value < 0.10- 0.05 *

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض، أن أقوى العلاقات بين متغيري (العائد على الملكية والعائد على الأصول) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.9700، بقيمة دلالتة 0.0000 وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية اصغر من 0.01 وهي علاقة طردية قوية ومرتفعة وقد تؤدي إلى اختراق أحد افتراضات تحليل الانحدار وذلك في حالة ان تكون هذه المتغيرات في نموذج إحصائي واحد إلا أنه في هذه الدراسة سيتم التعامل مع هذه المتغيرات في نماذج إحصائية مختلفة وبالتالي لن يكون لهذا الارتفاع أي تأثير على النتائج المستخرجة من التحليل الإحصائي، ولا بد من ذكر انه قد يعزى سبب ارتفاع قوه العلاقة إلى استخدام صافي الربح في طريقه حساب كلا المتغيرين، وكذلك فإن معظم النتائج الأخرى أقل من 0.50 وهي قيمه مقبولة إحصائياً. بالنسبة للمتغير (حجم الشركة) فهناك ارتباط بالعائد على الأصول والعائد على الملكية حيث كان معامل الارتباط (0.1465، 0.1715) بقيمة دلالتة (0.0001، 0.000) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.01 وهي علاقة طردية قوية. اما المتغير الضابط الثالث (الرافعة المالية) فهناك ارتباط عكسي قوي بينه وبين كل من العائد على الأصول والعائد على الملكية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.1186، -0.0772) بقيمة دلالتة (0.0013) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.01) وبقيمة دلالتة (0.0369) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05). بينما المتغير (نمو الشركة) يوجد ارتباط طردي قوي بالعائد على الأصول حيث كان معامل الارتباط (0.1566) وبقيمة دلالتة (0.0000) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.01). بينما علاقة ارتباطه بالعائد على الملكية علاقة عكسية قوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.1338) وبقيمه دلالتة (0.0003) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.01). كما ان لا يوجد ارتباط بين المتغير (عمر الشركة) والعائد على الأصول والعائد على الملكية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.0115، 0.0167) وبقيمة دلالتة (0.7563، 0.6529) وهي غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية اكبر من (0.5). اما المتغير الاستراتيجية فهناك ارتباط طردي قوي بالعائد على الأصول والعائد على الملكية حيث ان قيمة معامل الارتباط (0.1314، 0.1187) وبقيمة دلالتة (0.0004، 0.0014) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01). يتضح مما سبق فإن معظم النتائج الأخرى أقل من 0.50 وهي قيمه مقبولة إحصائياً

اختبار التباين HETEROSKEDASTICITY TEST:

من أجل الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين حدود الخطأ في هذه الدراسة، تم استخدام اختبار (Breusch Pagan Test). مبدأ هذا الاختبار ينص على أنه إذا تجاوزت قيمة p القيمة الحرجة 0.05، فسيتم رفض الافتراضات البديلة ولا توجد مشكلة في تجانس تباين حدود الخطأ في النموذج الإحصائي.

جدول (4) نتائج اختبار التباين في حدود الخطأ (Breusch Pagan Test)

نتائج اختبار التباين في حدود الخطأ HETEROSKEDASTICITY TEST		
	(ROE MODEL)	(ROA MODEL)
(CHI Value)	94655.21	85012.54
p- value	0.0000	0.0000

يتضح من الجدول السابق أن النماذج الإحصائية في هذه الدراسة تعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة p كانت (0.0000) وهي أقل من القيمة الحرجة 0.05، بالتالي لا بد من رفض الفرضية العدمية والتأكيد على وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ.

اختبار الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ AUTOCORRELATION TEST:

في هذه الدراسة تم استخدام اختبار WOOLDRIDGE TEST للكشف عن العلاقة التسلسلية بين حدود الخطأ في نموذج الانحدار. إذا تجاوزت قيمة p القيمة الحرجة 0.05، سيتم رفض الفرضيات البديلة ولن تكون هناك مشكلة في نموذج الانحدار.

جدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ (WOOLDRIDGE TEST)

نتائج الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ AUTOCORRELATION TEST		
	ROE MODEL	ROA MODEL
(F Value)	10.99*	23.35*
p- value	0.0013	0.0001

يتضح من نتائج اختبار الارتباط الذاتي لحدود الخطأ في الجدول السابق أن النماذج الإحصائية لهذه الدراسة يوجد فيها مشكلة ارتباط ذاتي لحدود الخطأ، حيث أن قيمة p كانت (0.0001، 0.0013) وهي أقل من القيمة الحرجة 0.05، بالتالي لا بد من رفض الفرضية العدمية والتأكيد على وجود مشكلة ارتباط ذاتي لحدود الخطأ. وتم استخدام نماذج إحصائية معدلة لتجاوز هذه الانتهاكات والخروج بنتائج أكثر دقة.

اختبار الفرضيات:

قبل تطبيق نموذج الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم القيام بالتحليل العنقودي وكان الهدف منه تصنيف الشركات وذلك حسب اتباعهم لأي من استراتيجيات الأعمال المذكورة (استراتيجية تمايز المنتج أو استراتيجية قيادة التكلفة). وفي هذه الدراسة تم تصنيف البيانات إلى مجموعتين: الأولى تخص الشركات التي تطبق استراتيجية التمايز والثانية تخص الشركات التي تطبق استراتيجية قيادة التكلفة، وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية للشركات في عينة الدراسة وتم قياسها بالنسب المالية الثلاثة التي ذكرت سابقاً يوضح الجدول التالي (6) عدد الحالات التي وجدت في عينة الدراسة وذلك فيما يخص مدى تطبيق الاستراتيجيات في الشركات، كما يلي:

جدول (6) عدد الحالات في كل استراتيجية

توزيع الحالات	
1	2
استراتيجية التمايز	استراتيجية قيادة التكلفة
81	648
729	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن مجموع الحالات هو 729 حالة توزعت كالتالي، 648 حالة لاستراتيجية قيادة التكلفة و81 حالة لاستراتيجية التمايز.

جدول (7) التحليل العنقودي

التحليل العنقودي		
	1	2
	استراتيجية التمايز	استراتيجية قيادة التكلفة
معدل دوران المخزون	20.45987	.13626
كفاءة استخدام الأصول	.95652	1.12522
معدل هامش الربح	-5.81722	-19.84798

من خلال التحليل السابق يتضح أن:

- أ- قيمة معدل دوران المخزون، فهي تقيس مدة احتفاظ الشركة بالمخزون، كما يوضح الجدول ان دوران المخزون تمثل 20.45987 وهي قيمة كبيرة وتعني أن عدد مرات دوران المخزون عالية وهذا يدل على اتباع الشركة لاستراتيجية تمايز المنتج، بينما تشير القيمة 0.13626 إلى أن قيمة معدل دوران المخزون صغيرة ويكون عدد مرات دوران المخزون قليلة وذلك يشير إلى اتباع الشركة لاستراتيجية قيادة التكلفة.
- ب- قيمة كفاءة استخدام الأصول فهي تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام كل مواردها المتاحة. كما يوضح الجدول ان كفاءة استخدام الأصول منخفضة 0.95652 في حال اتباع الشركة استراتيجية التمايز بينما كفاءة استخدام مرتفعة 1.12522 وهذا يدل على اتباع الشركة لاستراتيجية قيادة التكلفة
- ج- قيمة معدل هامش ربح التشغيل ويقاس قدرة الشركة في رفع سعر المنتجات. كما يوضح الجدول ان قيمة هامش الربح -5.81722 فهذا يعني أن الشركة تتبع استراتيجية تمايز المنتج وهي أكبر من قيمة هامش الربح -19.84798 وهذا يشير لاتباع الشركة لاستراتيجية قيادة التكلفة.

نموذج الانحدار الخطي المتعدد للدراسة:

بعد إجراء بعض الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة تبين أن النموذج الأول يعاني من مشكلة عدم تجانس الخطأ بينما النموذج الثاني لا يوجد فيه أي انتهاكات، وبالتالي لا بد من التنويه أنه تم استخدام نماذج إحصائية معدلة (نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت المعدل) لتجاوز هذه الانتهاكات والخروج بنتائج أكثر دقة عن أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية.

أيضاً لا بد من التأكيد انه تم استخدام اختبار هوسمان (HAUSMAN TEST) للمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي، وأظهرت نتائج هذا الاختبار أن النماذج الإحصائية في هذه الدراسة تتبع النموذج الثابت Fixed Effect.

- اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر إيجابي لاتباع استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية. والذي تم قياسه باستخدام معادلتين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية). وتبين من خلال نتائج هذا التحليل أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 23.35 لنموذج معدل العائد على الأصول، وتساوي 10.99 لنموذج معدل العائد على حقوق الملكية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 حيث إن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.00، ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع يتبين أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.1887$ لمعدل العائد على الأصول، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 18.9% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بالنسبة

للمنموذج الأول. وقيمه معامل التحديد لمعدل العائد على حقوق الملكية هي $R^2 = 0.2061$ ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 20.6% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بالنسبة للمنموذج الثاني. الجدول التالي رقم (8/4) يبين نتائج النموذج الإحصائي الأول (معدل العائد على الأصول).

جدول (8) نتائج تحليل النموذج الأول (معدل العائد على الأصول) (FIXED- EFFECT REGRESSION)

المتغير	معاملات الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة
نوع الاستراتيجية	0.00647	0.57	0.581
حجم الشركة	0.88141	1.70	0.123
الرافعة المالية	-0.54930	-2.17	0.058
نمو الشركة	-0.10799	-1.19	0.263
عمر الشركة	-0.051735	-2.78	0.021

يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (استراتيجيات الأعمال) ليس له تأثير على الأداء المالي وذلك عند مستوى دلالة 0.05، حيث كان قيمة مستوى الدلالة (0.581) وهو أكبر من 0.05، وأشارت معامل الانحدار كانت موجبة مما يشير إلى عدم وجود تأثير إيجابي على الأداء المالي. وهذه النتيجة منطقية إلى حد ما، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنتيجة المتغير الأول (حجم الشركة) أشارت إلى عدم وجود تأثير على معدل العائد على الأصول. وكانت نتيجة المتغير الثاني (الرافعة المالية) أشار إلى وجود تأثير قوي سلبي على معدل العائد على الأصول والمتغير الثالث (نمو الشركة) أشارت إلى عدم وجود تأثير على معدل العائد على الأصول والمتغير الرابع (عمر الشركة) تشير إلى وجود تأثير سلبي قوي جداً على معدل العائد على الأصول حيث كان مستوى الدلالة (0.021) وهو أقل من 0.05.

جدول (9): نتائج تحليل النموذج الثاني (معدل العائد على الملكية). (FIXED- EFFECT REGRESSION)

المتغير	معاملات الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة
نوع الاستراتيجية	0.01992	1.13	0.289
حجم الشركة	1.70980	1.92	0.086
الرافعة المالية	- 1.04215	- 2.18	0.058
نمو الشركة	0.1742	-1.13	0.289
عمر الشركة	-0.9571	-3.00	0.015

يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (استراتيجيات الأعمال) ليس لها تأثير على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الملكية. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنتيجة المتغير الأول (حجم الشركة) أشار إلى وجود تأثير إيجابي على معدل العائد على الملكية وكانت نتيجة المتغير الثالث (الرافعة المالية) أشار إلى وجود تأثير سلبي قوي جداً بينما المتغير الرابع (نمو الشركة) أشار إلى عدم وجود أي تأثير على معدل العائد على الملكية وأخيراً المتغير (عمر الشركة) فقد أشار إلى وجود تأثير سلبي قوي جداً على معدل العائد على الملكية حيث كان مستوى الدلالة أقل من 0.05.

ومن الجدولين السابقين (9/8) يتبين ما يلي:

- 1- استراتيجيات الأعمال: لا تؤثر على معدل العائد على الأصول عند مستوى دلالة كان (0.289) وهو أكبر من مستوى معنوية 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية التي تقول بأن استراتيجيات الأعمال تؤثر إيجاباً على العائد على الأصول والعائد على الملكية وتختلف دراسة (Teeratansirikool, 2013) في أنها خرجت بنتيجة تفيد بوجود

- تأثير طردي بين استراتيجيات الأعمال والأداء المالي، وقد يعزى السبب إلى اختلاف الظروف الاقتصادية لعينة الدراسة الحالية عن الدراسات الأخرى.
- 2- حجم الشركة: يوجد أثر إيجابي لحجم الشركة على معدل العائد على الملكية حيث كان مستوى الدلالة (0.086) وهو أقل من مستوى معنوية 0.10. بمعنى كلما كان حجم الشركة أكبر كلما كان معدل العائد على الملكية أكبر بينما لا يوجد تأثير على معدل العائد على الأصول
 - 3- الرافعة المالية: تؤثر الرافعة المالية تأثيراً سلبياً على الأداء المالي حيث كلما زادت الرافعة المالية كلما انخفض الأداء المالي، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.058) وهو أقل من مستوى معنوية 0.10.
 - 4- نمو الشركة: لا يوجد تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي في الشركات الصناعية، وذلك لأن مستوى الدلالة (0.289) وهو أكبر من مستوى معنوية (0.05).
 - 5- عمر الشركة: يؤثر عمر الشركة تأثيراً سلبياً قوي جداً على الأداء المالي حيث كلما صغر عمر الشركة كلما كان الأداء أقل، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.021) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وهي نتيجة طبيعية.

خلاصة بأهم النتائج:

من خلال التحليل السابق تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- لا يوجد أثر لاتباع استراتيجية تمايز المنتج على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية، لأن مستوى الدلالة كان أكبر من 5%
- 2- لا يوجد أثر لاتباع استراتيجية قيادة التكلفة على الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية، لأن مستوى الدلالة كان أكبر من 5%.
- 3- تؤثر حجم الشركة تأثيراً إيجابياً على معدل العائد على الملكية بمعنى كلما زادت حجم الشركة كلما ساهم في زيادة معدل العائد على الملكية بشكل أفضل، لأن مستوى الدلالة كان أقل من 10%.
- 4- تؤثر الرافعة المالية تأثيراً سلبياً على الأداء المالي بمعنى أنه كلما زادت الرافعة المالية كلما انخفض الأداء المالي، لأن مستوى الدلالة كان أقل من 10%.
- 5- لا يؤثر نمو الشركة تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي، لأن مستوى الدلالة كان أكبر من 5%.
- 6- يؤثر عمر الشركة تأثيراً سلبياً على الأداء المالي حيث كلما صغر عمر الشركة كان الأداء سلبياً، لأن مستوى الدلالة كان أقل من 5%.

التوصيات والمقترحات.

استناداً لنتائج الدراسة يوصي الباحث ويقترح ما يلي:

- 1- زيادة حجم العينة ودراسة جميع الشركات للتأكد من أثر استراتيجيات الأعمال على أداء الشركات.
- 2- التوصية للشركات بالتخفيف من المديونية والرافعة المالية حتى تتمكن الاستراتيجيات المقدمة من خدمة الشركات في رفع الأداء المالي.
- 3- العمل على تطبيق الاستراتيجيات بأسلوب علمي بحيث يكون لها أثر إيجابي على أداء الشركات.
- 4- يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية بإضافة عوامل أخرى للتعرف على أهم محددات الأداء المالي على الشركات السعودية مثل حجم السيولة وعوامل الاقتصاد الكلي... إلخ.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- إسماعيل، أشرف. (2016). محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- الأطرش، عبير عودة. (2016). أثر استخدام إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- آل شبيب، دريد. (2009). مبادئ الإدارة المالية، عمان: دار المناهج.
- بورتر، مايكل. (2010). الاستراتيجية التنافسية - أساليب تحليل الصناعات والمنافسين- عمر الأيوبي، مترجم بيروت: دار الكتاب العربي، تاريخ النشر الأصلي (1980).
- تبيدي، محمد. (2010). أثر استراتيجيات الأعمال على كفاءة الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- الجرجاوي، عبد الله. (2010). مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
- حسين، وهيبة، البشير، إبراهيم. (2018). أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية. مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، مجلد (16) العدد (2)، ص 107- 126.
- الخطيب، محمود. (2012). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط2، دار الحامد، عمان، الأردن.
- رمضان، والعقدة. (2009). محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية "دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردنية" جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان- الأردن.
- الشوربجي، مجدي. (2011). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية. (بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس بعنوان "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة") جامعة حسيبة بن بو علي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
- شوشة، أمير. (2015). مبادئ الإدارة المالية النظرية العلمية والممارسات التطبيقية. (ط3) الدمام: جامعة الدمام.
- صرصار، الزهرة. (2017). استراتيجيات المنشآت العالمية، دراسة حالة لمجموعة من الشركات العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية.
- الطراونه، يوسف. (2012). أثر استراتيجية العمليات على إدارة المشاريع الاستراتيجية، دراسة تطبيقية على مجموعة نقل الصناعة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- العشي، نهال. (2013). أثر التفكير الاستراتيجي على أداء الإدارة العليا في المنشآت غير الحكومية العاملة في مجال التأهيل في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.
- عقل، مفلح محمد، (2009). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمود صفاء. (2017). أهمية استراتيجيات الأعمال، مقال منشور، مجلة موضوع، متاح عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.mawdoo3.com>

- مصلح، عبد الرؤوف. (2018). الإدارة المالية المتقدمة. (ط3)، عمان، الأردن.
- الميداني، محمد. (2015). الإدارة التمويلية في الشركات (ط7) الرياض: العبيكان.
- النحال، محمد. (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- نديم، مريم. (2013). تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن "دراسة اختبارية في شركة طيران المملكة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان.
- نعمان، سعاد. (2017). أثر التقنيات الحديثة للمحاسبة الإدارية في تقويم الأداء للشركات العراقية، دراسة تطبيقية في الشركات العامة لصناعة البطاريات، مجلة جامعة التنمية البشرية، بغداد، الوزيرية، المجلد 3، العدد 2.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Baltagi, B. H., (2008). Econometric Analysis of panel Data. 3rd edition, England, John Wiley & Sons Ltd.
- Belsley, D. Kuh, E. Welsch, R., (2004). Regression Diagnostics: Identifying Influential Data and Sources of Collinearity. A John Wiley & Sons, INC., Publication.
- Brooks, C. (2008). Introductory Econometrics for Finance. 2nd Ed. Cambridge University Press. Cambridge, Massachusetts.
- Chatterjee, S., and B. Price. (1991). Regression Analysis by Example, 2nd, ed. New York Wiley & Sons.
- Farooq, Umar, al., el., (2014). Investigating the Moderating Role of Firm Strategy in the Relationship Between Leverage and Performance, Middle East Journal of Scientific Research, 21 (2): 341- 346, 2014 ISSN 1990- 9233
- Greene, W. (2011). Models for Panel Data. 7th Edition. Published by Pearson Education Limited. Edinburgh, England.
- Jermias, J. (2008). The relative influence of competitive intensity and business strategy on the relationship between financial leverage and performance. The British Accounting University, 44(4), 71- 86.
- Ofoegbu, H. & Akanbi, O. (2012). The Influence of Strategic on the Perceived Performance of Manufacturing Firms in Nigeria, International Journal, vol. (12), No. (6). pp85- 115
- Ping, G. Mong. A., Oka, O. (2017). The Impact of Enterprise Risk Management, Strategic, and Quality of Internal Audit Function on Firm Performance, International Journal, vol. (4), No. (1). pp71- 100
- Teeratansirikool, L., Sununta, S., Yuosre, B. And Chotchai, C. (2013). Competitive strategies and firm performance: the mediating role of performance measurement. International Journal of Productivity and Performance Management 62(2), 168- 184.